

# خارج الفقہ

٧ ٢٤-٨-١٤٠٢ القول فی تروک الإحرام

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• الرابع و العشرون - لبس السلاح على الأحوط كالسيف و الخنجر و الطبنجاء و نحوها مما هو آلات الحرب إلا لضرورة، و يكره حمل السلاح إذا لم يلبسه إن كان ظاهراً، و الأحوط الترك.

## لُبْسُ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- «١» ٥٤ بابُ جَوَازِ لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ عِنْدَ الْخَوْفِ
- ١٦٩١١ - ١ - «٢» مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَمِيرٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَلَبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ أَنَّ الْمُحْرَمَ إِذَا خَافَ الْعَدُوَّ يَلْبَسُ السَّلَاحَ «٣» فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• ١٢٩١٦ - ٢ - «٤» وَ عَنْهُ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ  
 أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 سَنَانَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ أَيُّهَا  
 السَّلَاحُ الْمُحْرَمُ فَقَالَ إِذَا خَافَ الْمُحْرَمُ عَدُوًّا أَوْ  
 سَرَقًا فَلْيَلْبَسِ السَّلَاحَ.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• ١٣١٦٩ - ٣ - «٥» محمد بن علي بن الحسين  
 بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد  
 الله ع قال: الْمُحْرَمُ إِذَا خَافَ لُبْسَ السَّلَاحِ.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• ١٤٩١٤ - ٤ - «٦» محمد بن يعقوب عن عدة  
 من أصحابنا عن سهل بن زياد عن أحمد بن  
 محمد عن مثنى عن زرارة عن أبي جعفر  
 قال: لا بأس بأن يحرم الرجل وعلیه سلاحه  
 إذا خاف العدو.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- (١) - الباب ٥٤ فيه ٤ أحاديث
- (٢) - التهذيب ٥ - ٣٨٧ - ١٣٥١.
- (٣) - فى المصدر - فلبس السلاح.
- (٤) - التهذيب ٥ - ٣٨٧ - ١٣٥٢.
- (٥) - الفقيه ٢ - ٣٤١ - ٢٦٢٢.
- (٦) - الكافى ٤ - ٣٤٧ - ٤.

# لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

وَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ لُبْسَ السَّلَاحِ  
إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَالْخَوْفِ.

# لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

و لا يجوز للمحرم لبس السلاح،  
إلا عند الضرورة، و الخوف.

# لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

و لبس السلاح لا مع الضرورة،  
قولان، أشبههما الكراهية.

و لبس السلاح إلا لضرورة.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

و لبس السلاح لغير الضرورة و  
 قيل يكره و هو الأشبه.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- قوله: «و يكره لبس السلاح إلخ»
- دليل عدم تحريم لبس السلاح **الأصل** و **عدم نص في المنع**
- و دليل الكراهة الظاهر انه **الإجماع على المرجوحية** حين عدم الحاجة، كالإجماع على الرجحان مع الأصل، و مفهوم الروايتين الآتيتين،

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و قيل: بالتحريم حال الاختيار لمفهوم صحيحة عبيد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام: ان المحرم إذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفارة عليه «٤»
- و صحيحة عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ا يحمل السلاح المحرم؟ فقال: إذا خاف المحرم عدواً أو سرقاً. فليلبس السلاح «١».
- و مفهوم الشرط حجة عند الأكثر، كما ثبت في الأصول،
- (٤) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب تروك الإحرام الرواية ١.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- قال في المنتهى: دليل التحريم دليل الخطاب و هو ضعيف عندنا - مع إثباته حجية مفهوم الشرط، لعله يريد أنه **ليس بشرط بل ظرف** كما هو ظاهر (إذا)
- أو أن ذلك انما يكون حجة لو علم عدم سبب أصلا لا اختيار القيد أو ما علم سبب آخر، و هنا معلوم ذلك، و هو الاحتياج حين العدو و عدمه عند عدمه،

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- أو أنه إنما ذلك لو علم السببية أو ظن، و هنا غير معلوم كون سبب الجواز هو الخوف
- أو أن مفهوم الأول ثبوت الكفارة مع عدم الخوف، و لا نعلم القول بالوجوب المستلزم لتحريم اللبس لو سلم حينئذ

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و مع القول به الكفارة الثابتة بالمفهوم أعم من الوجوب و الندب، لانه قد يكون المراد نفي وجوبها و نديبتها حين الخوف فمع عدمه لا يثبت الوجوب بل أحدهما و يسقط الوجوب بالأصل و يبقى الاستحباب
- و مفهوم الثانية عدم رجحان أخذ السلاح مع عدم الخوف، لان الظاهر أن منطوقها رجحان الأخذ معه، فينتفى بانتفائه كما هو مقتضى المفهوم.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و بالجملة الأصل دليل قوى و لا يرتفع بمحتمل فتأمل.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- (١) القول بالتحريم مذهب الأكثر، و استدل عليه بصحيفة عبد الله بن سنان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، أ يحمل السلاح [المحرم] «١»؟ فقال: «إذا خاف المحرم عدوا أو سرقا فليلبس السلاح» «٢» و صحيفة عبد الله بن علي الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن المحرم إذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفارة عليه» «٣».

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و أجاب عنه في المنتهى بأن هذا الاحتجاج مأخوذ من دليل الخطاب، و هو ضعيف عندنا «٤». و هو غير جيد، لأن هذا المفهوم مفهوم شرط، و هو حجة عنده و عند أكثر المحققين، لكن يتوجه عليه أن المفهوم إنما يعتبر إذا لم يظهر للتعليق وجه سوى نفي الحكم عما عدا محل الشرط، و هنا ليس كذلك، إذ لا يبعد أن يكون التعليق باعتبار عدم الاحتياج إلى لبس السلاح عند انتفاء الخوف،

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و أيضا فإن مقتضى الرواية الثانية لزوم الكفارة بلبس السلاح مع انتفاء الخوف و لا نعلم به قائلًا، و يمكن تأويلها بحمل السلاح على ما يجوز لبسه للمحرم، كالدرع و البيضة، و معه يسقط الاحتجاج بها رأسًا.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و بالجملة فالخروج عن مقتضى الأصل بمثل هاتين الروايتين مشكل، و القول بالكراهة متجه، إلا أن الاحتياط يقتضى اجتناب ذلك مع انتفاء الحاجة إليه، أما مع الحاجة فيجوز إجماعاً.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- (١) أثبتناه من المصدر.
- (٢) التهذيب ٥: ٣٨٧ - ١٣٥٢، الوسائل ٩: ١٣٧ أبواب  
تروك الإحرام ب ٥٤ ح ٢.
- (٣) التهذيب ٥: ٣٨٧ - ١٣٥١، الوسائل ٩: ١٣٧ أبواب  
تروك الإحرام ب ٥٤ ح ١.
- (٤) المنتهى ٢: ٨١١.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• و اعلم أن المشهور بين الأصحاب تحريم لبس السلاح اختياراً على المحرم و لم يذكره المصنف في هذا الكتاب و قيل يكره و جعله المحقق أشبه و نسبه الشهيد إلى الندره

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- حجة الأول ما رواه الصدوق و الشيخ عن عبيد اللّٰه بن علي الحلبي في الصحيح عن أبي عبد اللّٰه ع أن المحرم إذا خاف العدو فلبس السلاح فلا كفارة عليه و ما رواه الشيخ عن عبد اللّٰه بن سنان في الحسن قال سألت أبا عبد اللّٰه ع أن يحمل السلاح قال إن أخاف المحرم عدواً أو سرقاً فلبس السلاح و ما رواه الصدوق عن عبد اللّٰه بن سنان في الصحيح عن أبي عبد اللّٰه ع قال المحرم إذا خاف لبس السلاح

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و روى الكليني عن زرارة في الضعيف عن أبي جعفر ع قال لا بأس أن يحرم الرجل و عليه سلاحه إذا خاف العدو

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و أجاب عنه المصنف في المنتهى بأن هذا الاحتجاج مأخوذ من دليل الخطاب و هو ضعيف عندنا و اعترض عليه بأن هذا المفهوم مفهوم شرط و هو حجة عنده و عند أكثر المحققين لكن يتوجه عليه أن المفهوم إنما يعتبر إذا لم يظهر للتعليق فائدة أخرى ينوى التخصيص و هنا ليس كذلك إذ لا يبعد أن يكون التعليق باعتبار عدم الاحتياج إلى لبس السلاح عند انتفاء الخوف أيضا فإن مقتضى رواية الحلبي لزوم الكفارة بلبس السلاح مع انتفاء الخوف و لا نعلم به قائلا

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و يمكن أن يقال فائدة التعليق بالشرط استحباب ترك اللبس و أفضليته عند عدم الخوف قيل و يمكن تأويلها بحمل السلاح على ما لا يجوز لبسه للمحرم كالدرع و البيضة و فيه بعد
- و القول بالكراهة لا يخلو عن قوة لكن الاحتياط في الاجتناب عنه اختياراً أما مع الحاجة و الاضطرار للخوف فالظاهر أنه لا خلاف في جوازه و نقل بعضهم الإجماع عليه

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- [مسألة ٢٧٧: لا يجوز للمحرم حمل السلاح]
- مسألة ٢٧٧: لا يجوز للمحرم حمل السلاح كالسيف و الرمح و غيرهما مما يصدق عليه السلاح عرفاً. و ذهب بعض الفقهاء إلى عموم الحكم لآلات التحفظ كالدرع و المغفر، و هذا القول أحوط (٢).

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- (٢) المشهور بين الفقهاء حرمة لبس السلاح للمحرم لغير ضرورة، و ذهب المحقق في الشرائع إلى الكراهة «١»، و تبعه غيره كالعلامة «٢» و المدارك «٣»، و الصحيح ما عليه المشهور للنصوص:

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- منها: صحيح الحلبي قال «إِنَّ المحْرَمَ إِذَا خَافَ العَدُوَّ يَلْبَسُ السَّلَاحَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ» «٤».
- و منها: صحيح ابن سنان «أَ يَحْمَلُ السَّلَاحَ المَحْرَمُ؟ فَقَالَ: إِذَا خَافَ المَحْرَمُ عَدُوًّا أَوْ سَرَقًا فَلْيَلْبَسِ السَّلَاحَ» «٥»
- لتعليق الحكم بالجواز فيهما على ما إذا خاف من العدو، فبالمفهوم يدل على التحريم في غير هذه الصورة.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و حملهما على الكراهة يتوقف على أحد أمرين:

- أحدهما **إنكار حجية المفهوم**. و فيه: ما ذكر في محله من عدم الفرق في حجية الظواهر بين المفهوم و المنطوق.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- ثانيهما: **إنكار المفهوم لهما**، لأنَّ الخوف المذكور فيهما محقق للبس السلاح، فالقضية سبقت لبيان الموضوع\* فلا مفهوم لها كما حقق في محله.
- و فيه: أن لبس السلاح ليس دائماً لغرض الخوف، بل ربما يلبسه الإنسان للتشخص و الإظهار و نحو ذلك من الأغراض.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• \* هذا البيان الذي هو موروث من المقدس الأردبيلي محل نظر و إشكال لا لما ذكره السيد الخوئي بل لأن هذا يعني أن الإمام عليه السلام لم يجب جواباً للسؤال الشرعي بل بين موضوعاً عينياً و هو خلاف ما هو ظاهر من كلام المعصوم عليه السلام فتأمل. (مهدى الهادوى الطهراني)

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و لا وجه لمناقشة السند بزعم وقوع العبيدي في السند، فان المراد بأبي جعفر الذي روى عن أبيه هو أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري، فان كلاً من الأب و الابن ثقة، و أحمد أبو جعفر قد يروى عن محمد بن أبي عمير بلا واسطة كما في رواية الحلبي، و قد يروى عن أبيه محمد بن عيسى الأشعري عن عبد الله بن المغيرة كما في رواية ابن سنان.

# لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- (١) الشرائع ١: ٢٨٥.
- (٢) المنتهى ٢: ٨١١ السطر ٣١.
- (٣) المدارك ٧: ٣٧٣.
- (٤) الوسائل ١٢: ٥٠٤ / أبواب تروك الإحرام ب ٥٤ ح ١.
- (٥) الوسائل ١٢: ٥٠٤ / أبواب تروك الإحرام ب ٥٤ ح ٢.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- و هنا فروع مترتبة على التحريم:
- الأول: هل الحكم بالحرمة يختص باللبس أو يعم مطلق الحمل كالأخذ بيده أو وضعه في كفه أو في جيبه و نحو ذلك؟

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- الظاهر هو التعميم، لأنَّ السؤال في صحيح ابن سنان عن **الحمل**، و مقتضى ظاهر السؤال و الجواب للزوم مطابقتهما أن الممنوع هو الحمل، و إلَّا لكان سؤاله بلا جواب، و إنما أجاب باللبس، مع أنَّ السؤال عن الحمل لغلبة اللبس في الخارج، فالمستفاد من الرواية أنَّ الحمل محرم و كذا اللبس، لصدق الحمل عليه.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- الثاني: هل يختص الحكم بالسلاح نفسه أو يعم الحكم لآلات التحفظ و الوقاية في الحرب كالدرع و المغفر و نحوهما؟
- ذهب بعضهم إلى التعميم، و لكن لا دليل عليه، لأنَّ الممنوع هو السلاح و هو غير صادق على هذه الآلات و إنما يلبسها للوقاية و التحفظ.

## لُبْسُ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- مسألة ٢٧٨: لا بأس بوجود السلاح عند المحرم إذا لم يكن حاملاً له،  
و مع ذلك فالترك أحوط (١).

- 
- (١) هذا هو الفرع الثالث، قد احتمل بعضهم حرمة وجود السلاح عنده  
و إن لم يكن حاملاً له، كما إذا ألقاه على دابته أو جعله في متاعه و  
أثاثه، و لكن لا دليل على ذلك، لأنَّ الصحيحين ذكر فيهما الحمل و  
اللبس، و ذلك غير صادق على مجرد كون السلاح معه،

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- وقد يحتمل حرمة ذلك لحرمة مجرد إظهار السلاح بمكة أو الحرم وأن لا يكون بارزاً، إلا أن يستتره و يدخله في جوالق كما في النص «١» إلا أنه على تقدير حرمة ذلك فهو من أحكام الدخول في مكة أو الحرم، و لا يرتبط بالإحرام.
- (١) الوسائل ١٣: ٢٥٦ / أبواب مقدمات الطواف ب ٢٥ ح ١.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- [مسألة ٢٧٩: تختص حرمة حمل السلاح بحال الاختيار]
- مسألة ٢٧٩: تختص حرمة حمل السلاح بحال الاختيار و لا بأس به عند الاضطرار (٢).
- (٢) مستنده الصحيحان المتقدمان «٢».
- 
- (٢) في الصفحة السابقة.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- [مسألة ٢٨٠: كَفَّارَةُ حَمْلِ السَّلَاحِ شَاءَ عَلَى الْأَحْوِطِ]
- مسألة ٢٨٠: كَفَّارَةُ حَمْلِ السَّلَاحِ شَاءَ عَلَى الْأَحْوِطِ (١)

- 
- (١) مقتضى مفهوم صحيح الحلبي المتقدم ثبوت الكفارة عليه إذا لبس السلاح من غير ضرورة و خوف من العدو، و لكن لم يذكر نوع الكفارة و لعلها كف من الطعام أو الاستغفار.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

- نعم، في صحيح زرارة **من لبس ثوباً لا ينبغي لبسه فعليه شاء** «١» «إِلَّا أَنْ الْمَوْضُوعَ فِيهِ لِبْسُ الثَّوْبِ الَّذِي لَا يَصْدُقُ عَلَى السَّلَاحِ لَا مَطْلُوقَ اللَّبْسِ، فَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الثَّوْبِ مَطْلُوقَ مَا يَلْبَسُهُ الْإِنْسَانُ وَ إِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ الثَّوْبُ فَهُوَ وَ إِلَّا فَيَشْكَلُ الْأَمْرُ،
- فالنتيجة عدم ثبوت الكفارة عليه إلا بأقل ما يصدق عليه الكفارة كالاستغفار، بل بناءً على المشهور لم يثبت أصل الكفارة عليه و لو بغير شاء، لعدم وجود العامل بالرواية و هي مهجورة و متروكة.

## لُبْسِ الْمُحْرَمِ السَّلَاحِ

• الرابع و العشرون - لبس السلاح على الأحوط كالسيف و الخنجر و الطبنجاء و نحوها مما هو آلات الحرب إلا لضرورة، و يكره حمل السلاح إذا لم يلبسه إن كان ظاهراً، و الأحوط الترك.\*

• \* هذا الإحتياط لا يترك.

## القول في الطواف

- القول في الطواف
- الطواف أول واجبات العمرة، وهو عبارة عن سبعة أشواط حول الكعبة المعظمة بتفصيل و شرائط آتية، و هو ركن يبطل العمرة بتركه عمداً إلى وقت فوته سواء كان عالماً بالحكم أو جاهلاً، و وقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه و إتيان سائر أعمال العمرة و إدراك الوقوف بعرفات.

## القول في الطواف

- القول في الطواف

- **الطواف أول واجبات العمرة**، وهو عبارة عن سبعة أشواط حول الكعبة المعظمة بتفصيل و شرائط آتية، و هو ركن يبطل العمرة بتركه عمدا إلى وقت فوته سواء كان عالما بالحكم أو جاهلا، و وقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه و إتيان سائر أعمال العمرة و إدراك الوقوف بعرفات.

## القول فى الطواف

- «٥» ٢ باب كَيْفِيَّةُ أَنْوَاعِ الْحَجِّ وَ جُمْلَةٌ مِنْ أَحْكَامِهَا
- ١٤٦٤٤ - ١ - «٦» و ١٤٦٤٥ - ٢ - «٧» مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ
- عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَبَّاسِ وَ الْحُسَيْنِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ فَضَالَةَ عَنِ
- معاوية و عنه عن محمد بن الحسين عن صفوان عن معاوية عن أبي
- عبد الله ع أنه قال فى القارن لا يكون قران إلا بسياق الهدى و عليه
- طواف بالبيت و ركعتان عند مقام إبراهيم و سعى بين الصفا و المروة و
- طواف بعد الحج و هو طواف النساء و أما المتمتع بالعمرة إلى الحج
- فعليه ثلاثة أطواف بالبيت و سعيان بين الصفا و المروة

## القول في الطواف

- (٦) - التهذيب ٥ - ٤١ - ١٢٢، و أورد قطعة منه في الحديث ٨ من الباب ٣ من هذه الأبواب.
- (٧) - التهذيب ٥ - ٤١ - ١٢٢، و أورد قطعة منه في الحديث ٨ من الباب ٣ من هذه الأبواب.

## القول في الطواف

• وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ع التَّمَتُّعُ أَفْضَلُ الْحَجِّ «٨»  
 وَ بِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ وَ جَرَتْ السَّنَةُ فَعَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِذَا  
 قَدَّمَ مَكَّةَ طَوَّافٌ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ  
 إِبْرَاهِيمَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ ثُمَّ يَقْصِرُ وَ  
 قَدْ أَحَلَّ هَذَا لِلْعُمْرَةِ

## القول فی الطواف

- (٨) - وجهه أن عمره التمتع مرتبطة بحجه كما ياتي، فهما عبادة واحدة، من شرع في عمرته لزمه حجه، و حج القران و الأفراد منفكان عن العمرة فاذا لم يكونا واجبين لم يلزم الاتيان بعمرتهما، و قد يجب أحدهما دون الآخر لعدم الاستطاعة. (منه. قده).

## القول في الطواف

- وَ عَلَيْهِ لِلْحَجِّ طَوَافَانِ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ يَصَلِّي (عِنْدَ كُلِّ طَوَافٍ) « ١ » بِالْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ع
- وَ أَمَّا الْمَفْرَدُ لِلْحَجِّ فَعَلَيْهِ طَوَافٌ بِالْبَيْتِ وَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ وَ سَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَ الْمَرْوَةِ وَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَ هُوَ طَوَافُ النِّسَاءِ وَ لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَ لَا أَضْحِيَّةٌ.

## القول في الطواف

- القول في الطواف
- الطواف أول واجبات العمرة، و هو عبارة عن **سبعة** **أشواط حول الكعبة المعظمة** بتفصيل و شرائط آتية، و هو ركن يبطل العمرة بتركه عمدا إلى وقت فوته سواء كان عالما بالحكم أو جاهلا، و وقت فوته ما إذا ضاق الوقت عن إتيانه و إتيان سائر أعمال العمرة و إدراك الوقوف بعرفات.

## القول فى الطواف

• ١٤٦٤٧ - ٤ - «٣» و بِإِسْنَادِهِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ  
 بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ يَعْقُوبِ بْنِ يَزِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ  
 عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع وَ عَنْهُ عَنِ  
 مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ وَ عَلِيِّ بْنِ السَّنْدِيِّ وَ الْعَبَّاسِ  
 كُلِّهِمْ عَنِ صَفْوَانَ عَنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ  
 اللَّهِ ع أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ  
 لَمْ يَحْجِ

## القول في الطواف

• ثم أنزل الله عليه وَاذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴿٤﴾ فَأَمْرَ الْمُؤَذِّنِينَ أَنْ يُوذِّنُوا بِأَعْلَىٰ أَصْوَاتِهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ص يَحُجُّ مِنْ «٥» عَامِهِ هَذَا

## القول فى الطواف

- (٣) - التهذيب ٥ - ٤٥٤ - ١٥٨٨، و أورد ذيله فى الحديث ١ من الباب ٤ من أبواب مقدمات الطواف.
- (٤) - الحج ٢٢ - ٢٧.
- (٥) - فى الكافى - فى (بدل) من (هامش المخطوط).

## القول في الطواف

• حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ مَكَّةَ فِي سَلْخِ أَرْبَعٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ  
**فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ** وَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ  
 مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ

## القول فى الطواف

- ١٤٦٥ - ٧ - «٤» وَ عَنْهُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ  
عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِئَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ  
أَبَا جَعْفَرٍ يُحَدِّثُ النَّاسَ بِمَكَّةَ
- (٤) - التهذيب ٥ - ٢٠ - ٥٧، و أورد قطعة منه عن  
الفقيه و الأملى و الكافى فى الحديث ١٢ من  
الباب ١٥ من أبواب الوضوء.

## القول في الطواف

• فَقَالَ إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ شَيْئًا فَاسْأَلْ وَ إِنِّي شَيْئًا أَخْبِرُكَ عَمَّا جِئْتَ تَسْأَلُنِي عَنْهُ فَقَالَ أَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ جِئْتَ تَسْأَلُنِي (مَا لَكَ فِي حَجَّتِكَ وَ عَمْرَتِكَ وَ أَنْ لَكَ) «أ» إِذَا تَوَجَّهْتَ إِلَى سَبِيلِ الْحَجِّ ثُمَّ رَكِبْتَ رَا حِلَّتِكَ ثُمَّ قُلْتَ بِسْمِ اللَّهِ وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ ثُمَّ مَضْتَ رَا حِلَّتِكَ لَمْ تَضَعْ خَفًا وَ لَمْ تَرْفَعْ خَفًا إِلَّا كُتِبَ لَكَ حَسَنَةٌ وَ مَحَى عَنْكَ سَيِّئَةٌ فَإِذَا أَحْرَمْتَ وَ لَبِيتَ كَانَ لَكَ بِكُلِّ تَلْبِيَةٍ لَبِيَّتِهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَ مَحَى عَنْكَ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ

## القول في الطواف

• فَإِذَا طُفَّتَ بِالْبَيْتِ الْحَرَامِ أُسْبُوعًا كَانَ لَكَ بِذَلِكَ  
عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ وَذَخْرٌ «٢» يَسْتَحْيِي أَنْ يُعَذِّبَكَ بَعْدَهُ  
أَبَدًا فَإِذَا صَلَّى الرَّكْعَتَيْنِ خَلْفَ «٣» الْمَقَامِ كَانَ  
لَكَ بِهِمَا أَلْفَا حِجَّةً مُتَقَبَلَةً فَإِذَا سَعَيْتَ بَيْنَ الصَّفَا وَ  
الْمَرْوَةِ «٤» كَانَ لَكَ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ حَجَّ مَاشِيًا مِنْ  
بِلَادِهِ وَ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ أَعْتَقَ سَبْعِينَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً

## القول في الطواف

- فَإِذَا وَقَفْتَ بِعَرَفَاتٍ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فَإِنْ كَانَ عَلَيْكَ مِنْ الذُّنُوبِ مِثْلَ رِمْلِ عَالِجٍ أَوْ بَعْدَ نَجُومِ السَّمَاءِ أَوْ قَطْرِ الْمَطَرِ يَغْفِرُهَا «٥» اللَّهُ لَكَ إِذَا رَمَيْتَ الْحِمَارَ كَمَا لَكَ بِكُلِّ حِصَاةٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ تَكْتُبُ لَكَ فِيهَا تَسْتَقْبِلُ مِنْ عَمْرِكَ إِذَا حَلَقْتَ رَأْسَكَ كَمَا لَكَ بِعَدَدِ كُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٌ تَكْتُبُ لَكَ فِيهَا تَسْتَقْبِلُ مِنْ عَمْرِكَ إِذَا ذِيحَتِ هَدْيِكَ أَوْ نَحَرْتَ بِدَنْكِ كَمَا لَكَ بِكُلِّ قَطْرَةٍ مِنْ دِمْهَانٍ حَسَنَةٌ تَكْتُبُ لَكَ فِيهَا تَسْتَقْبِلُ مِنْ عَمْرِكَ إِذَا زَرْتِ الْبَيْتَ فَطَفْتُ بِهِ إِسْبُوعًا وَصَلَيْتِ الرُّكْعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ضَرْبَ مَلِكٍ عَلَيَّ كَتَفَيْكَ ثُمَّ قَالَ لَكَ قَدْ غَفَرَ إِلَهُ لَكَ مَا مَضَى وَ مَا تَسْتَقْبِلُ مَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ مِائَةٍ وَ عِشْرِينَ يَوْمًا.

## القول فى الطواف

- (١) - فى الفقيه و الأمالى - عن حرك و عمرتك و مالک فىهما من الثواب، فاعلم انك (هامش المخطوط).
- (٢) - فى الفقيه و الأمالى - و ذكر (هامش المخطوط).
- (٣) - فى الفقيه - عند (هامش المخطوط).
- (٤) - فى الفقيه زياده - سبعة أشواط (هامش المخطوط).
- (٥) - فى نسخه - لغرها (هامش المخطوط).
- وسائل الشيعة، ج ١١، ص: ٢٢٠
- وَ رَوَاهُ الصِّدِّيقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ نَحْوَهُ «١» وَ رَوَاهُ فِي الْمَجَالِسِ بِإِسْنَادٍ تَقَدَّمَ فِي كَيْفِيَّةِ الْوُضُوءِ «٢».
- (١) - الفقيه ٢ - ٢٠٢ - ٢١٣٨.
- (٢) - أمالى الصدوق - ٤٤١ - ٢٢، و تقدم إسناده فى الحديث ١٢ من الباب ١٥ من أبواب الوضوء.